

من مرجعياته أربك أعماله

«الميثاق»:

أخبار الحوار

حازب: إحالة تقرير صعدة للجلسة العامة مخالفة فاضحة و30% من الفريق طالبوا بسحبه

سامي غيلان



أكد الشيخ حسين حازب - رئيس فريق المؤتمر الشعبي العام في ما سمي بتقرير صعدة، أن استعراض وقراءة في الجلسة العامة الثالثة لمؤتمر الحوار، يعد مخالفة فاضحة من حيث الشكل والإجراءات والموضوع. وأوضح الشيخ حازب أن (12) عضواً في أربعة من مكونات مؤتمر الحوار الوطني وهي (المؤتمر الشعبي العام، وأحزاب التحالف الوطني، ومكون الرشد، قائمة الرئيس)، قدموا في الجلسة التي عقدت أمس الأحد نقطة نظام، اعتراضاً على إحالة تقرير فريق صعدة للجلسة العامة

قبل التوافق عليه بصورة لائحية ونظامية من اللجنة المصغرة ومن الفريق. مضيفاً أن الأعضاء الذين يمثلون أكثر من 30% من قوام الفريق شرحوا مبررات اعتراضهم في بيان تم قراءته في الجلسة، وأشاروا للمخالفات التي ارتكبت من حيث الإجراءات كون التقرير لم يصوت عليه لا في اللجنة المصغرة ولا في الفريق، بالإضافة للمخالفات في الموضوع ومضمون القرارات، وأشار الشيخ حسين حازب إن مقدمي بيان الاعتراض ومكوناتهم لا يعترضون على مواد التقرير، وأن الخلاف حول تلك المواد يقتصر على فقرتين فقط كان يمكن معالجتهما لولا تدخل الأمانة العامة ولجنة التوفيق، مشيراً إلى أنه ومنذ أن بدأت الأمانة العامة لمؤتمر الحوار التدخل في عمل الفريق واللجنة المصغرة حصلت الاختلالات داخل الفريق.

وأكد حازب أن مكون المؤتمر الشعبي العام لم يرفض التقرير، فنحن من صنعناه وتوافقنا عليه وكتبته بخط يدي وتوافق عليه الآخرون، ولكننا ضد الإجراءات المتخذة والمخالفة للنظام الداخلي لمؤتمر الحوار، كون الإجراءات الخاطئة ستقود لنتائج خاطئة.

وطالب الشيخ حسين حازب بإيقاف قراءة التقرير وإعادةه للفريق ليستكمل عمله وإجراءه بحسب النظام، وإحالة المتسببين في هذه المخالفات الكبيرة للجنة الانضباط وإيقاف عضويتهم لتسببهم في مخالفات وإرباك للعمل.

كما طالب حازب بتشكيل لجنة محايدة للتحقيق في صحة ما جرى، محذراً من التأسيس لما يهدد الحوار الوطني بأكمله ويقتن للمغالطة والتعسف في مؤتمر وطني يفترض أنه أتى لإنهاء هذه الأساليب والتأسيس ليمن جديد. المؤتمرنت.. ينشر أسماء (12) من أعضاء فريق عمل صعدة الموقعين على بيان الاعتراض على تقديم التقرير للجلسة العامة الثالثة: (حسين علي حازب-قائمة المؤتمر، عبده مهدي العدالة -قائمة الرئيس، محمد عيضة شعيب-قائمة الرشد، فائز العوجري، محسن علي النقيب، فتحية العطاب، صالح عبدالله ابوعوجا، عبدالله أحمد الكبسي-التحالف الوطني، محمد القاز، عادل الشجاع، زيد محمد ابو علي).

وار وعدم السماح بإفشاله

أي شيء، يتفق مع روح المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية المزمعة ومع قرار مجلس الأمن بشأن الأزمة اليمنية فهو ما سيتم العمل بموجبه.. غير ذلك كل ما يقال نعتبره من باب المناكفات السياسية أو إثارة الإشكاليات لإرباك سير مؤتمر الحوار حتى لا يصل إلى اللحظة التي يعلن فيها انتهاء أعماله والخروج بمصغرة من المخزجات التي تؤسس لبناء المستقبل.. وأعتقد أن الحريصين على نجاح الحوار وإنجاز أعماله سيقفون أمام هذه المحاولات التي تعيق نجاح مؤتمر الحوار.

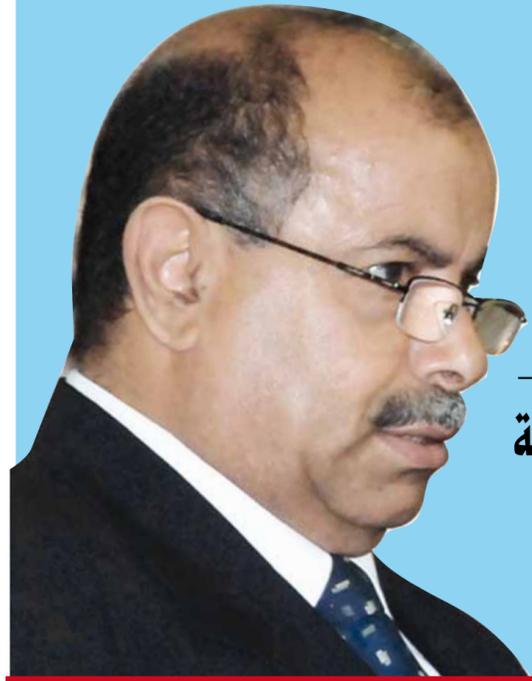
التمديد ضرورة

◇ بحسب اللائحة الداخلية للحوار يفترض أنه انتهى أعماله في 18 سبتمبر هل يعتبر استمراره قانونياً بالإضافة إلى مقاطعة فصيل من مكونات الحراك؟

- لا يوجد مقاطعون للحوار فالحراك الجنوبي يتواجد من أعضائه أكثر من 70% منذ اليوم الأول لأعمال الجلسة العامة الثالثة، أيضاً مكون شعب الجنوب فإن نسبة كبيرة جداً منهم موجودون معنا وكذلك أنصار الله.. أما بالنسبة للفترة الزمنية فإن مؤتمر الحوار يعالج قضايا وطن وكان يفترض من حينه عدم تحديد سقف زمني معين وهو في كل الأحوال ضابط لشحن هم الناس لإنجاح مهامهم، ولكن حجم القضايا والإشكاليات التي حدثت أدت إلى ضرورة تمديد الفترة كون الفترة المحددة غير كافية، لهذا لا ضير أن تتمدد الفترة الزمنية حتى يتمكن المشاركون من إنجاز المهام المطلوبة منهم والمسألة ليست عملية حسابية يمكن إنجازها في فترة زمنية محددة.. ما نشهده اليوم هو حراك سياسي اجتماعي يخص المجتمع ككل ومتشعب ومتعدد وهناك تيارات كثيرة ووجهات نظر مختلفة ولهذا نعطي انفسنا فترة من الزمن نتناقش برواق وهدوء لكي نصل إلى النتيجة التي ترضي الجميع.

◇ مخرجات الفرق التي قدمت تقاريرها هل تلبى احتياجات المرحلة وعند مستوى آمال وتطلعات المواطن اليمني؟

- مخرجات الحوار طموحة جداً ولا شك في ذلك والعبارة ليست بالمخرجات ولكن في التنفيذ لأن المخرجات ستكون جميلة من حيث المحتوى والنص والمضمون ومن حيث شموليتها لكن العبارة في مسألة الضمانات لتنفيذ هذه المخرجات.



« لن نوقع على تقرير فريق الحكم الرشيد حتى يتم حذف المواد المضافة

« نستغرب من مناقشة تقارير لم يوقع عليها مكونا المؤتمر والتحالف

وت بسبب الانفلات الأمني

الجهود الرسمية والأهلية للوقوف أمام هذا المد الإرهابي الذي أصبح يهدد المجتمع ككل واتخاذ إجراءات عملية لإيقافه..

وبالنسبة لتقييم أبناء حضرموت لاداء الأمن فبكل صراحة الشارع الحضرمي مستاء جداً مما يحدث في حضرموت من أعمال إرهابية والتي ما كانت تحدث لو قامت الأجهزة الأمنية بواجبها كما أن طريقة السيطرة على الأوضاع واستعادة مقر قيادة المنطقة الثانية لاساءت لمشاعر أبناء حضرموت كونهم تعاملوا مع الموقف باستهتار مع علمهم أن عدداً من الجنود من أبناء حضرموت كانوا محتجزين لدى الإرهابيين.

معوقات ستزول

◇ كيف تقراون مستقبل الحوار الوطني في ظل الانفلات الأمني وتعت بعض المكونات السياسية واصرارهم على اقام مواد مخالفة لللائحة الداخلية للمبادرة؟

- مهما حاولوا فإنه بالأخير لن يصح إلا الصحيح

في هذا الموضوع أبداً.

تسيب أممي

◇ ما الذي يحدث في محافظة حضرموت بالضبط وخصوصاً بعد «سقوط مقر قيادة المنطقة الثانية بيد تنظيم القاعدة»؟

- بكل أسف حضرموت المدينة التي عرفت طوال تاريخها بأنها محافظة آمنة ويسودها الأمن والسلام والسلم الأهلي والوفاق الاجتماعي بكل أسف أصبحت اليوم ساحة للإرهاب يرتعون فيها حيث ومتى شاؤوا وكلنا تابع ما حدث مؤخراً من عمليات إرهابية تمكن خلالها الإرهابيون من السيطرة على مقر قيادة المنطقة الثانية.. ومن خلال متابعتي لما حدث أعتقد أن هناك تسيباً كاملاً، وضعفاً أمنياً.. وعدم شعور بالمسئولية في حماية هذه المنشآت الحيوية.. وبكل تأكيد فإن ما حدث يعتبر وصمة عار ليس علينا فقط في حضرموت ولكن على الأجهزة الأمنية والعسكرية التي كان يفترض أن تؤمن كافة المرافق الحيوية، لذا لا بد أن تتضافر

محمد عبده مراد:

المؤتمر تنازل عن السلطة للحفاظ على الوحدة اليمنية



والشئ والتشطير، وهي بهذا التعبير ركيزة الثوابت الوطنية التي تعتبر خطأ أحمر مهما كانت الصراعات، فإذا كانت المسألة مسألة سلطة فالمؤتمر الشعبي العام تنازل عن السلطة طواعية ووفق وفاق وطني ومبادرة خليجية وقرار مجلس أمن دولي لم يخرج أي من هذه المحددات عن هدف صون اليمن موحداً مستقراً، آمناً، ولا مناص لكل من التعددية السياسية والنهج الديمقراطي، ولا يوجد لدى المؤتمر الشعبي العام بقواعده وجماهيره مشكلة في فيمن سيحكم اليمن، ما دام والصندوق هو الطريق والرئيس سيكون من أبناء اليمن شماله أو جنوبه، شرقه أو غربه.. فكل هدف المؤتمر الشعبي العام ينصب في صون الوحدة كمكسب تاريخي عظيم تحقق لليمن ولا يمكن المساس به مهما كان الثمن، ومهما كبرت التنازلات.

لفتاً في حوار مع «الثورة» إلى أن فريق العدالة الانتقالية سيخرج بقرارات وتوصيات ستلبي طموحات أبناء الوطن في شتى المجالات وستساهم إلى حد كبير في وضع حد للصراعات السياسية وانتهاكات حقوق الإنسان وطى صفحة الماضي..

المنادون بالعزل السياسي فشلوا

من المكونات ورفضتها المبادرة ورفضها قرار مجلس الأمن.. وفي رأي الشخصي إن من ينادون بما يسمى بالعزل السياسي هدفهم في المقام الأول عرقلة عملية الحوار الوطني ومحاولة فاشلة لنسف التسوية السياسية لإعادة اليمن إلى المربع الأول، كون هذا العمل يعد خروجاً عن المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية ودليل مؤتمر الحوار الوطني واضح جداً ومثل هذه المادة غير مقبولة ولا تخدم وحدة وأمن واستقرار اليمن.

قرار مجلس الأمن

وأضاف أن المؤتمر الشعبي العام سيبقى على عهده بالحفاظ على النسيج اليمني السياسي والاجتماعي والجماهيري الموحد تحت مظلة التعددية السياسية والديمقراطية التي تجعل من الشعب مصدر السلطة وصاحبها، وموقفه واضح تجاه الوحدة اليمنية فهي المكسب التاريخي العظيم الذي حققه الشعب اليمني بعد سنوات من العذاب